مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٩١

الجمعة، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٨/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد ليدين
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد لومبا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا، يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كارنيرو (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم المجلس أرحب بنائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، معالي الجنرال إيغينو كارنيرو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/504، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وقد تلقى أعضاء المجلس نسخا فوتوغرافية من رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة الى رئيس المجلس من نائب الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، وستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1998/503.

المتكلم الأول على قائمتي هو نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، الجنرال إيغينو كارنيرو، وأعطيه الكلمة.

السيد كارنيرو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي بادئ ذي بدء نيابة عن حكومة أنغولا وشعبها، أن أحيي جميع أعضاء المجلس وأن أعرب عن امتناني العميق للاهتمام والجهود التي يكرسها المجتمع الدولي من أجل عملية السلام في بلدنا.

وأجد لزاما عليّ مرة أخرى أن أوجه انتباه هذا المجلس الى القلق العميق الذي يشعر به وفدي إزاء حالة عدم الاستقرار في أنغولا بسبب الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) التي تلحق ضررا بالغا بفرص تحقيق السلام.

هذه الأنشطة المسلحة، التي حددتها حكومتي وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا على أنها صادرة عن قيادة يونيتا، ينبغي وقفها لتفادي مواجهة مسلحة أخرى في أنغولا، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى نتائج مفجعة.

واسمحوا لي أن أؤكد أن زهاء مليون من الأشخاص المشردين قد عادوا بالفعل الى مواطنهم الأصلية وإلى المراكز الحضرية. وقد بدأت الإدارة الحكومية بالفعل جهودها في المناطق التي كانت تسيطر عليها يونيتا، وشيئا فشيئا بدأت حياة السكان الريفيين تعود ببطء الى حالتها الطبيعية.

إلا أن ذلك كله تجري إعاقته من خلال وضع عقبات أمام حركة الأفراد والسلع ومن خلال ازدياد الهجمات على البلدات التي تشنها قوات يونيتا العسكرية. وإن عدم الاستقرار هذا لا يبشر بالخير بالنسبة للجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي والهادفة إلى التنفيذ التام والكامل لبروتوكول لوساكا.

وكما يعلم الجميع، وكما أعلن قائد قوات الأمم المتحدة في تقريره، فإن يونيتا قامت بإخفاء القوات والمعدات العسكرية عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ولا تزال تجند وتدرب المواطنين في أرجاء شتى من البلاد. وتقوم هذه القوات بتسليح نفسها من جديد بأسرع ما يمكن. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لم تتمكن في السنوات الثلاث والنصف من تجريد يونيتا من أسلحتها، فإن هذه المهمة ستقع على عاتق حكومة بلادي، بمساعدة المجتمع الدولي.

إن تورط رئيس يونيتا في الوقت الراهن مع القوات الأجنبية التي تعمل الآن على زعزعة استقرار حدود أنغولا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشكل أيضا تهديدا للمنطقة برمتها، بما فيها منطقة البحيرات الكبرى. وإننا نناشد الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تواجه الأخطار التي قد تسببها هذه القوات إذا لم تتخذ خطوات بهذا الشأن.

ويجري حاليا سحب أصحاب الخوذ الزرقاء من أنغولا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٦٤ (١٩٩٨). وتدرك حكومة بلدي الآثار المترتبة على هذا الانسحاب وستعمل كل ما في وسعها لضمان الانتهاء منه بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ دون وقوع أي حادث.

ويجتمع مجلس الأمن اليوم بصورة رسمية للتصويت على مشروع قرار جديد بشأن أنغولا، نظرا للمأزق الحالي والخطة التي أعلن عنها الأمين العام الرامية إلى حسم هذه الأزمة.

وترى حكومة بلدي أن مشروع القرار هذا سيساعد على إيجاد قاسم مشترك من شأنه أن يدفع يونيتا إلى اعتماد موقف بنّاء بصورة أكبر، والعمل بحسن نية من أجل الانتهاء من عملية السلام دون مزيد من التأخير والاضطلاع بالمسؤوليات التي أناطها بها بروتوكول لوساكا.

وتؤيد حكومة أنغولا محتويات مشروع القرار وتؤيد مواقفه الأساسية. ويحدونا الأمل بأن يعزز العمل الملموس الذي يتيح الحفاظ على التقدم الذي أحرز فعلا أثناء عملية السلام.

ويجب علينا أن نُجبر قيادة يونيتا على توضيح موقفها. فنحن لا نستطيع الإبقاء على الآلاف من أعضاء يونيتا للعمل من أجل السلام والتنمية والديمقراطية والاستقرار في البرلمان وفي الحكومة وفي القوات المسلحة وفي الشرطة الوطنية، بينما يعمل زعماء يونيتا على وضع العراقيل أمام إنجاز عملية السلام والوفاء ببروتوكول لوساكا، سعيا وراء عكس وجهة التقدم الإيجابي الذي أحرز في الماضي القريب وإنزال المعاناة مرة أخرى بآلاف المواطنين الأنغوليين. وعلينا جميعا أن ندرك مرة واحدة وإلى الأبد ما يمثله زعيم يونيتا.

وفيما يتعلق بالحكومة، فإننا نؤكد مجددا على التزامنا الراسخ بعملية السلام. وسنعمل كل ما في وسعنا لضمان بسط إدارة الدولة على جميع الأراضي الأنغولية، دون أي عارض وبسيطرة أكبر على جميع وكالات إدارة الدولة المحلية.

وإننا نشيد إشادة عميقة بجميع أفراد الأمم المتحدة الذين ضحوا بحياتهم أثناء العمل من أجل السلام في أنغولا.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام، وممثله الخاص والدول الثلاث المراقِبة في سبيل عملية السلام ومن أجل إيجاد حل للأزمة الأنغولية.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن النرويج، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التابعة للمنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

لقد أصيب الاتحاد الأوروبي بالفزع إزاء عدم تحقيق تقدم مؤخرا في عملية السلام الأنغولية. ولا تزال يونيتا تقدم مصالحها على الاحتياجات الحقيقية ذاتها لشعب أنغولا. وقصرت باستمرار عن الوفاء بوعودها بأن تتحول من منظمة عسكرية إلى منظمة سياسية والسماح ببسط إدارة الدولة على كافة أنحاء الإقليم الأنغولي.

ومشروع القرار المعروض على مجلس الأمن يحدد بعض المهام التي يتوقع أن تضطلع بها يونيتا من أجل حماية عملية السلام. ويجب على يونيتا في المستقبل القريب أن تزيل العقبات أمام بسط إدارة الدولة في بايلوندو وأندولو، فضلا عن المواقع الرئيسية الأخرى. ويجب عليها أن تتخلى نهائيا عن نشاطها العسكري وأن تقوم بتسريح قواتها.

ويدين الاتحاد الأوروبي الهجمات المسلحة التي شُنت على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة، وعلى الأفراد العاملين في المجالات الإنسانية وغيرهم من الأفراد الدوليين، وضد السلطات الأنغولية، وليس أقلها، الهجمات التي تشن على المدنيين. ونحن نشيد بما تحلّت به الحكومة الأنغولية من صبر ومرونة متواصلة في مواجهة هذه الحوادث. ونحث الحكومة على مقاومة إغراء القيام

بعمل عسكري ردا على استفزاز يونيتا، وضبط أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية ومواصلة العمل من أجل إيجاد حل سلمي.

وأخيرا، فإننا نؤيد اتخاذ المجلس المزيد من التدابير ضد يونيتا. والجزاءات القائمة تركت أثرا إيجابيا. وهذه الجزاءات الإضافية لا ترمي إلى إنزال العقاب، بل ترمي إلى تشجيع يونيتا على الانتهاء من تنفيذ عملية السلام، ويتعين على يونيتا، وبخاصة قيادتها، أن تبر بوعودها. وندعو يونيتا إلى أن تنفذ تنفيذا تاما التزاماتها بحلول ٢٣ حزيران/يونيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود قبل كل شيء أن أنوه بوجود نائب وزير إدارة الإقاليم في أنغولا، اللواء هيغينو كارنييرو.

يدعى مجلس الأمن اليوم أيضا لمعالجة منعطف خطير آخر في عملية السلام الأنغولية المضنية. ويشعر المجتمع الدولي بخيبة أمل عميقة، لأن تنفيذ بروتوكول لوساكا يجري إحباطه مرة أخرى نتيجة المراوغة الطائشة التي تمارسها قيادة يونيتا. ولقد أتى نائب الوزير كارنييرو على وصف الحقائق هنا، وليست هناك حاجة للإطناب في سردها.

فالمحاولات المتتابعة التي جرت في الأسابيع الأخيرة لإعادة العملية إلى مسارها من خلال الحوار والدبلوماسية لم تكن ناجحة لسوء الحظ في التصدي لرفض يونيتا المستمر الامتثال لالتزاماتها. وببساطة فإن هذا النمط من التحدي لا يجوز. وإذا كان مجلس الأمن اليوم لم يترك له أي خيار سوى فرض جزاءات إضافية على يونيتا، فإن المسؤولية عن فرض هذه التدابير تقع حصرا على عاتق قيادة يونيتا القصيرة النظر.

ويدين مجلس الأمن لشعب أنغولا الذي أنهكته الحرب، في توضيح موقفه، هذا الشعب الذي طالت محنته على غير طائل بسبب عدم الاحترام المنتظم للمواعيد النهائية التي اتفق عليها على نحو مشترك. ومشروع القرار الذي نوشك على اعتماده يمثل محاولة نزيهة قدر الإمكان للتصدي لهذا التحدي. فهو يدين يونيتا، وبخاصة قيادتها لعدم تنفيذها الكامل لالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا.

إنه يطالب بأن تتعاون يونيتا تعاونا كاملا وبدون شروط في العمل فورا على بسط إدارة الدولة في كل أنحاء الإقليم الوطني، وبخاصة في أندولو وبايلوندو ومونغو وناريا، وبأن توقف أي محاولات لعكس هذه العملية. وهو يعامل التسريح الكامل من جانب يونيتا كشرط لا غنى عنه وكذلك تعاونها الكامل في التحقق من نزع الطابع العسكري.

وتطالب الفقرة ٥ من مشروع القرار كذلك بأن توقف اليونيتا أي هجمات من قبل أعضائها على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والأفراد الدوليين وسلطات الحكومة، بمن في ذلك أفراد الشرطة والسكان المدنيون.

ويمنع مشروع القرار كل اتصالات رسمية مع زعامة يونيتا، بالإضافة إلى فرض جزاءات تستهدف معاملات يونيتا المالية، وكذلك تجارتها المربحة بالماس، إذا لم تتعاون يونيتا تعاونا كاملا في نقل الإدارة في الأراضي التي تحتلها.

إن ما نفهمه بوضوح أن انتهاك المطالب المبيَّنة في الفقرات من ٣ إلى ٥، وخاصة الفقرة ٥، كما ذكرت أعلاه، سوف يبيِّن بوضوح أن يونيتا لا تتعاون تعاونا كاملا في تحقيق الأهداف المبيَّنة في الفقرة ٢.

لقد أبدت الحكومة الأنغولية انضباطا يستحق الثناء وأدت دورها فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول لوساكا. ونحن نثني على السلطات الأنغولية للجهود التي بذلتها في استيعاب ممثلي يونيتا في الفرعين التنفيذي والتشريعي من الحكومة، وكذلك في القوات المسلحة، بما يتجاوز الالتزامات المطلوبة منها.

ونود أن نسجل عرفاننا بوجود نائب الوزير هيغينو كارنيرو بيننا مرة أخرى، وقد أحطنا علما بالتأكيدات التي

قدمها للمجلس فيما يتعلق بالتزام حكومته بحل سياسي للأزمة المستعصية الراهنة. إن وجود الجنرال كارنيرو في الأمم المتحدة كان محل تقدير كبير من قبل وفد بلادي، وأنا متأكد أيضا من أنه محل تقدير كامل أعضاء مجلس الأمن.

وفي اعتقادنا أن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار هذا، سوف يسهم في التعجيل بإنهاء عملية المصالحة المطولة والمؤلمة في أنغولا. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يسود التعقل زعامة يونيتا وفي أن تتصرف بطريقة تجعل اتخاذ مزيد من الإجراءات غير ضروري.

السيد ساينز - بيوللي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالجنرال هيغينو كارنيرو وأن أعرب عن ارتياحنا لوجوده هنا اليوم.

إن مجلس الأمن مضطر، مرة أخرى، إلى اتخاذ قرارات بشأن الحالة في أنغولا. ومجلس الأمن، مضطر مرة أخرى إلى مواجهة موقف من التحدي من جانب يونيتا التي امتنعت ثانية عن الوفاء بالتزاماتها والتي تعيق التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام ولبروتوكول لوساكا. وعليه، فإن مجلس الأمن يجتمع ليبعث برسالة واضحة إلى زعماء يونيتا بأنه ينبغي ألا يكون هناك أي شك في تصميمنا على كفالة الامتثال التام للالتزامات التي تعهد بها الطرفان الأنغوليان في سياق عملية السلام والمصالحة الوطنية.

لقد بيَّنت يونيتا أن الحالة الراهنة في أنغولا لا تفضي إلى بسط إدارة الدولة على مناطق أندولو وبايلوندو ومونغو وناريا، وأن هذا لن يكون ممكنا حتى ٣٠ حزيران/يونيه. وهذا الأمر، بكل بساطة، غير مقبول لدى كوستاريكا ولا يعكس إلا استهتار يونيتا بوعدها وامتناعها عن الامتثال لمقترحاتها هي، بل وأسوأ من ذلك، أنها تزيد من حدة التوترات وتؤجل عملية التعمير والإصلاح في أنغولا.

إن مشروع القرار المعروض علينا يتضمن رسالة واضحة لا لبس فيها: إن المجتمع الدولي غير مستعد للتساهل إزاء مزيد من التلكؤ من هذا النوع من جانب يونيتا وأن هذه هي آخر فرصة ستعطى ليونيتا.

كما أن الجزاءات التي يضعها مشروع القرار لها أهداف محددة بدقة. فهي تركز لأول مرة على المصالح الحقيقية ليونيتا ولا تسعى إلا الى أن تكفل قيام هذه المجموعة بالوفاء بالتزاماتها. وعلاوة على ذلك، فقد أبدى مجلس الأمن مزيدا من التساهل بإعطائه يونيتا مهلة أخرى حتى ٢٣ حزيران/يونيه لتقوم بما يجب عليها أن تفعله. وهكذا حصلت على تنبيه مؤقت قبل أن يبدأ تنفيذ الجزاءات. وتأمل كوستاريكا في أن تفهم يونيتا والسيد سافيمبي اليوم ولآخر مرة أن هذه هي آخر فرصة للتقيد بالتزامات اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا.

ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة للإشادة والاعتراف بجهود حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا وللرئيس دوس سانتوس، اللذين أثبتا بصورة ملموسة، المرة تلو الأخرى، استعدادهما لاحترام التزامهما بالمصالحة الوطنية ولتنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى الجنرال كارنيرو أن ينقل هذه الرسالة من حكومتنا إلى زعماء أنغولا.

وأود أن أختتم كلمتي هذه بأن أعلن أن كوستاريكا، بالنظر إلى كل ما سبق، سوف تصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا، على أمل أن تظهر يونيتا أنها تتمتع بالقدرة على فهم التاريخ وبالإرادة السياسية المطلوبة لوضع حد، في نهاية الأمر، لهذا النزاع المطول الذي أدى لفترة ٢٠ سنة تقريبا، إلى سفك دمائه لشعب أنغولا النبيل والشقيق.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسعدني أن أرحب بوفد دولة أنغولا بقيادة الجنرال كارنيرو وأن أشكره على بيانه الهام.

إن روسيا تقدر تقديرا كبيرا الموقف البناء لحكومة أنغولا بشأن قضايا التسوية السياسية، وإخلاصها لبروتوكول لوساكا وتصميمها على أن تنهي العملية السلمية بنجاح.

ومن سوء الطالع أن زعامة يونيتا التي تتجاهل تحذيرات مجلس الأمن المتكررة، تنتهج موقفا مختلفا ومعارضا تماما، وتواصل بعناد رفض الوفاء بالتزاماتها. لقد عرقلت يونيتا بسط إدارة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية على ما يسمى من المناطق الحساسة - وأولها وأهمها، أندولو وبايلوندو ومونغي وناريا - وزادت بنشاط من قدرتها العسكرية. وزادت بصورة خطيرة الهجمات المسلحة على ممثلي الحكومة، وموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والأفراد الدوليين الآخرين وعلى السكان المدنيين.

ونتيجة لنشاط يونيتا غير المتسم بالمسؤولية، تدهورت الحالة السياسية تدهورا حادا، ودفع بالعملية السلمية الى حافة الانهيار، مما زاد من خطر استئناف الحرب الأهلية، وتتطلب الحالة اتخاذ مجلس الأمن تدابير حاسمة وسريعة للتخفيف من الأزمة التي تشوب التسوية الأنغولية. وهذا هو ما يُجمع عليه الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا السيد بيي وكذلك للبلدان الثلاثة المراقبة للعملية السلمية في أنغولا. وهذا في رأينا هو الشعور السائد في مجلس الأمن.

ونحن نرى أننا باعتمادنا مشروع القرار هذا اليوم نكون على مستوى المهمة. فمشروع القرار يتضمن قائمة مدروسة بعناية ومحددة الأهداف ويدعو الى فرض جزاءات سياسية ومالية واقتصادية إضافية موجهة بوضوح، وفي المقام الأول، نحو زعامة يونيتا، وهي جزاءات سيبدأ نفاذها بصورة آلية في ٢٥ حزيران/يونيه إذا لم تمتثل يونيتا، بحلول ٢٣ حزيران/يونيه، للمطالب الملموسة والواقعية لمجلس الأمن.

إننا نأمل في أن تعمل زعامة يونيتا هذه المرة على تقييم الحالة تقييما متأنيا، وفي أن تستخدم مهلة الأسبوعين التي عـُرضت عليها للوفاء بالتزاماتها. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذه الخطوة القوية واللازمة من مجلس الأمن تتماشى تماما مع مصالح الحفاظ على العملية السلمية في أنغولا وتدعيمها.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود الوفد الصيني، بادئ ذي بدء، أن يرحب بنائب الوزير كارنيرو الذي يحضر الجلسة الرسمية لمجلس الأمن اليوم. ونود أيضا أن نشكره على بيانه.

إن عملية السلام في أنغولا جارية منذ عدة سنوات، بجهود تبذلها جميع الجهات، بما في ذلك الحكومة الأنغولية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وقد تم تنفيذ الأغلبية الساحقة من أحكام بروتوكول لوساكا، وبات إنجاز عملية السلام الأنغولية على مرأى منا الآن. وهذا ما يمد المجتمع الدولي بالتشجيع.

ومع ذلك، فالمؤسف أنه بسبب التأخيرات المتكررة من جانب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في التنفيذ الكامل لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا، تعرقلت عملية السلام الى حد كبير. بل إن يونيتا تمادت، في مناسبات عديدة، في ارتكاب أعمال عنف، ومهاجمة السلطات الحكومية وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وفي إلحاق الأذى بعدد كبير من المدنيين الأبرياء، الأمر الذي أدى الى تدهور الحالة في أنغولا.

وليس بيننا من يرغب في رؤية هذه التطورات. ولا بديل لمجلس الأمن، إزاء هذه الحالة، سوى فرض تدابير جزاءات أخرى ضد يونيتا بغية حملها على التعاون مع الحكومة الأنغولية والوفاء بالتزاماتها فورا ودون شروط. ويقدر وفد الصين إصرار الحكومة الأنغولية على إنجاز عملية السلام بالوسائل السياسية، ويحث يونيتا بقوة على احترام مطالب الشعب الأنغولي وصوت المجتمع الدولي، واغتنام هذه الفرصة النهائية للوفاء بالتزاماتها على نحو عاجل وكامل، والعمل مع الحكومة الأنغولية لتحقيق المصالحة الوطنية.

وسوف يصوت وفد الصين لصالح مشروع القرار.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمر عملية السلام الأنغولية بمرحلة حرجة، تواجه صعوبات خطيرة. وينبغي عدم ادخار أي جهد من أجل وضعها مجددا على المسار الصحيح. وآلية إحلال سلام دائم في أنغولا جرى تحديدها بوضوح في بروتوكول لوساكا. ومع ذلك، لا يمكن إحلال السلام ما لم يقم الطرفان بالوفاء بالتزاماتهما وفقا للبروتوكول. وستكون الفترة المقبلة حرجة بالنسبة لعملية السلام والمصالحة الوطنية على حد سواء.

إن على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) أن يزيل العقبات التي وضعها على طريق السلام، ونتوقع من الحكومة الأنغولية أن تفي بالتزامها باللجوء حصرا الى الحوار السياسي والوسائل السلمية في سعيها الى إيجاد مخرج من الطريق المسدود الحالي. ومجلس الأمن، من جهته، مستعد لتحمل مسؤوليته في مساعدة الطرفين على التحرك نحو السلام.

ولا شك في أن عملية السلام الناجحة تتطلب مشاركة يونيتا. غير أن يونيتا لم تتخذ بعد خطوات ملموسة ولا رجعة فيها للوفاء بما تبقى من التزاماتها وفقا لبروتوكول لوساكا. لذلك، يجب أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لكفالة الامتثال الكامل لقراراته. وإن مدى

التدابير المتخذة في مشروع القرار المعروض علينا، مدعوما بإجماع المجلس، سيبعث برسالة واضحة الى السيد سافيمبي مفادها أن المجتمع الدولي لن يقبل بأن تواصل يونيتا عرقلتها لعملية السلام. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن تأخير الموعد المؤجل لبدء نفاذ هذه التدابير سيكون حافزا مفيدا ليونيتا على الوفاء بالتزاماتها.

إن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في أنغولا يعملون في ظل ظروف صعبة جدا. والسويد تحث كلا الطرفين، ولا سيما يونيتا، على التعاون الكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وعلى ضمان حرية الحركة لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وسلامتهم.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للدول الثلاث على وضعها بهذه الطريقة المناسبة مشروع القرار المعروض علينا بشأن أنغولا.

إن الصراع المؤلم في أنغولا قد طال أمده وبات صراعا مدمرا. وإدامة الصراع ليس في صالح الشعب الأنغولي. لذلك، ثمة حاجة ماسة الى أن نتيح لشعب أنغولا مرة أخرى فرصة جديدة للحياة، فهو بحاجة ماسة الى ذلك. ذلك أن الإطار القانوني لذلك موجود فعلا، وكان من شأن التقيد الصارم بأحكام بروتوكول لوساكا أن يؤدي الى النهاية المنشودة للصراع. إلا أنه من المؤسف، أن أساليب المماطلة التي لجأت إليها يونيتا تشكل العقبة الكأداء الرئيسية أمام التنفيذ السلس والعاجل للبروتوكول المذكور.

إننا نحيي حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا على ممارسة ضبط النفس طوال الوقت، بعدم استسلامها للضغوط المحلية من أجل اللجوء الى استعمال القوة لكسر حلقة الجمود.

وما فتئ المجتمع الدولي يحث يونيتا على الامتثال لأحكام اتفاق لوساكا للسلام، ولكن دون جدوى. ولا يزال وفد بلادي يعرب عن ضرورة إرسال إشارات واضحة الى يونيتا مفادها أن المجتمع الدولي لا يقبل بأي تحركات من شأنها أن تعمل على ركود عملية السلام أو عكس مسارها. ويسعدنا أن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار الحالي، يفعل ذلك تماما.

ومما يذكر أن الأستاذ أليون بلوندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام، قدم خلال إحاطته الإعلامية الأخيرة للمجلس قبل بضعة أيام، بعض المقترحات العملية لوضع حد لحالة الجمود، ولإنهاء الأزمة الأنغولية مرة وإلى الأبد. ويحدونا الأمل في أن تفهم يونيتا، أن المجلس باعتماده مشروع القرار هذا، قد فرغ صبره، ونحن نتوقع أن تتلقى الرسالة بحسن نية، وأن تمتثل لها بما يخدم المصلحة العليا لشعب أنغولا المعذب.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما مشروع القرار المعروض علينا، وسيصوت لصالحه.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التأخيرات المتواصلة في تنفيذ عملية السلام الأنغولية استنفدت في نهاية المطاف صبر المجتمع الدولي. فلنكن واضحين حيال من تقع عليه مسؤولية هذه التأخيرات. فهي تقع في الدرجة الأولى على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الذي لم يف مرارا وتكرارا بالتزاماته وفقا لبروتوكول لوساكا.

ولو كانت يونيتا وزعامتها تأملان في افتقار المجتمع الدولي للإرادة للعمل بحزم، أو في أنه يمكن تملقه كي يتساهل إزاء مزيد من التأخير، فمشروع القرار الذي نحن على وشك أن نعتمده ينبغي أن يبدد تلك الفكرة الخاطئة لديهما.

إن للأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن، دورا في أنغولا منذ عقد من السنين تقريبا. وقد دأبت، بعملها مع الشعب الأنغولي، تدفع عملية السلام خطوة صغيرة وراء الأخرى الى الأمام، تشجعها الثقة بأن السلام الحقيقي والدائم سيتم إحلاله في يوم من الأيام. والآن، وفي المرحلة النهائية من تلك العملية الطويلة، ثمة خطر كبير يتهددها. فيجب ألا نخيب آمال الشعب الأنغولي بأن نسمح بأن تتحول الحالة مرة أخرى الى صراع. وفي هذا السياق، أرحب ترحيبا صادقا بإعادة تأكيد حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية مؤخرا التزامها بحل المسائل المتبقية بالوسائل السياسية لا العسكرية. وتشيد اليابان بالحكومة الأنغولية على استمرار ما تظهره من صبر يثير الإعجاب، وما تمارسه من ضبط للنفس إزاء الحالة الصعبة.

لقد كانت هذه الأشهر القليلة الماضية فترة حرجة بصورة خاصة في عملية السلام في أنغولا. فالأمم المتحدة، وأولئك الذين عملت معهم وعملوا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بإشراف الممثل الخاص بيي، يستحقون تقديرنا العميق على التزامهم الثابت

وجهودهم المتأنية من أجل تيسير عملية السلام. ولكن الوقت قد حان الآن لكي يتخذ مجلس الأمن تدابير حاسمة مبديا ليونيتا ولزعامتها أن عدم تعاونهما لن يكون موضع تساهل بعد الآن. ومشروع القرار المعروض علينا يبعث بتلك الرسالة تماما، وستصوت اليابان لصالحه.

وإذا فكر زعماء يونيتا بما سيترتب من أثر على الجزاءات التي يدعو إليها مشروع القرار هذا - وعلى بقائهم السياسي ذاته - فإنهم سيدركون أن لا سبيل لهم سوى أن يتعاونوا تعاونا كاملا ودون إبطاء، من أجل إنجاز المهام المتبقية بموجب بروتوكول لوساكا.

وبالتالي فإني أهيب بيونيتا أن تستجيب لإرادة المجتمع الدولي وأن تبدي من خلال أعمال ملموسة التزامها بعملية السلام. فإذا هي فعلت ذلك بحلول ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كما ينص مشروع القرار، فلن تفرض عليها الجزاءات، وستستأنف الجهود التعاونية من أجل توطيد السلم في جميع أنحاء أنغولا. وكلما زادت مماطلاتها، زادت مسؤوليتها عن إطالة أمد معاناة الشعب الأنغولي.

السيد بوعلاي (البحرين): لقد قطعت جهود إعادة الحياة الطبيعية الى أنغولا شوطا كبيرا، وتم تطبيق معظم بنود اتفاق لوساكا، ولم يبق إلا الشيء القليل. ولعل هذا الشيء القليل هو ما يتشبث به من لا يريدون السلام لأنغولا، بمن فيهم اليونيتا.

لقد تمت تقريبا عملية نزع السلاح من المقاتلين وإدماجهم في المجتمع. كما بسطت سلطة الدولة على معظم مناطق البلاد إلا التي تسيطر عليها اليونيتا. وتم الاعتراف بالحركة كطرف في الحياة السياسية في البلاد، ووصل مسؤولوها الى العاصمة لواندا لتسلم مهامهم، بما فيها المناصب الحكومية والدبلوماسية.

ولكن كلما اقتربت الأزمة في أنغولا من الحل النهائي، وبدأت الحياة الطبيعية تعود الى البلاد، جاءت اليونيتا لتحاول عكس ذلك، وتبدد الأمل في التوصل الى حل نهائي للأزمة هناك. كما تقوم اليونيتا بأعمال تتنافى مع روح الاتفاقات المبرمة بين الطرفين، خصوصا اتفاق لوساكا، مثل الاحتفاظ بقوة عسكرية، والقيام بهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة، والتي يشجبها وفد بلادي، ويطالب اليونيتا بالتوقف عنها حالا، وتنفيذ التزاماتها تجاه عملية السلام في أنغولا.

لقد وصلت عملية السلام في أنغولا الى مفترق الطرق. لذا يطالب وفد بلادي الطرفين، وخصوصا اليونيتا، بعدم استعمال القوة لما لها من آثار سلبية على عملية السلام، والتي قد تعود بنا الى نقطة البداية.

وإيمانا من دولة البحرين بدعم عملية السلام في أنغولا، سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار الذي أمامنا. وكلنا أمل في أن تلتزم اليونيتا بتعهداتها في أسرع وقت ممكن وقبل تاريخ ٢٣ حزيران/يونيه موعد بدء سريان مفعول مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان ينبغي لعملية السلام في أنغولا أن تكون قد شارفت على نهايتها بنجاح، بيد أنها تقف مرة أخرى عند مفترق الطرق. وفي ٢٩ نيسان/أبريل أثناء اتخاذ القرار ١١٦٤ (١٩٩٨)، أوضحت سلوفينيا أن مصدر قلقها البالغ يتمثل بالتحديد في المفارقة القائمة بين المناخ السياسي الإيجابي والحالة على أرض الواقع. ونلاحظ مع الأسف أن الحالة على أرض الواقع منذ ذلك الحين قد سممت المناخ السياسي كذلك.

وتطورات الأحداث بهذه الصورة تدعو الى الشعور بالمزيد من الأسف بالنظر الى الجهود الشجاعة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا للمحافظة على زخم عملية السلام. ففي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٢ أيار/مايو (S/PRST/1998/14) اعتمد هذا المجلس خطة وضعها السيد أليون بلونديين بيي ووافقت عليها اللجنة المشتركة. وكانت تلك الخطة تهدف الى تخفيف حدة التوترات بطلبها الى الحكومة الكف عن أنشطتها المعادية ليونيتا، ودعوتها الى يونيتا تسليم المناطق التي لا تزال خاضعة لسيطرتها بحلول نهاية ذلك الشهر.

ولكن للأسف اتضح أن ٣١ أيار/مايو لم يكن إلا آخر موعد في سلسلة طويلة من المواعيد النهائية المخلفة. وعلى عكس ما بذلته الحكومة الأنغولية من جهود، أخفقت يونيتا مرة أخرى في الارتقاء الى مستوى تطلعات المجتمع الدولي. ولا تزال مناطق وسط وجنوب إقليم أوفيمبوندو الذي يمثل قلب أراضي أنغولا، ولا سيما المواقع الحصينة في بايلوندو وأندولو، خاضعة لسيطرة يونيتا.

ويساور سلوفينيا القلق إزاء هذا النموذج الأخير من مناورات يونيتا المعوقة، وخاصة بالنظر الى تزايد عدد الحوادث المسلحة في المحافظات الأنغولية في شهر أيار/

مايو. فانضباط القوات المتورطة في تلك الأحداث، والعمليات المخططة بدقة، ونوعية الأسلحة المستخدمة، تشير بدرجة مقنعة الى أن قوات يونيتا هي المسؤولة.

ويفزعنا أيضا ما برز من أدلة مؤخرا على عمليات ليونيتا لتهريب الأسلحة. ونشير هنا الى ما ورد في تقارير صحفية نشرت في جنوب أفريقيا عن شراء شحنات كبيرة من المعدات العسكرية والسوقية. ونعتقد أن هذا دليل على أن يونيتا لم تتخل تماما عن مطامحها العسكرية. بل يبدو أنها بعيدة عن مجرد الاحتفاظ ببعض الأفراد العسكريين وبعض الأسلحة، وإنما تعيد تسليح نفسها وجعل الخيار أمامها مفتوحا للاستمرار كقوة لحرب العصابات.

وفي هذه المرحلة الحاسمة تمثل جهود المجتمع الدولي المبذولة لحماية منجزات عملية السلام أمرا أساسيا. ومشروع القرار المعروض علينا يمثل محاولة لمواجهة الأزمة الراهنة بالوسائل السياسية. وهو يوجه الى يونيتا طلبا لا لبس فيه بأن تغير سلوكها وفقا للالتزامات الناشئة عن بروتوكول لوساكا وجميع الجداول الزمنية اللاحقة.

ويستند مشروع القرار أيضا على تجربة الشهور الماضية التي أظهرت أن الجزاءات المحددة الأهداف يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي. إن الجزاءات المحددة الأهداف لها تأثيرها، ويمكن أن تغير من سلوك يونيتا وينبغي أن تستخدم لضمان تنفيذ المهام المتبقية من اتفاق لوساكا. ولذلك فإننا نؤيد تجميد أرصدة يونيتا المالية، وحظر الاتصالات السياسية بها، وحظر تجارة الألماس، ومعدات المناجم، ووسائل النقل.

وستصوت سلوفينيا مؤيدة مشروع القرار.

وإن المسؤولية عن المأزق الحالي في أنغولا تقع بكاملها على عاتق قيادة يونيتا. ولذا فإننا نرى أن من الأهمية بمكان حث الحكومة الأنغولية على المثابرة في بذل جهودها وإعطاء الأولوية للإجراءات السلمية. ونحن ندرك أن هذه فترة الاختبار صعبة للحكومة وأن حبال صبرها قد شدت الى نهايات الاحتمال. ومع ذلك، من الحيوي أن تستخدم الوسائل السياسية استخداما كاملا لإكمال عملية السلام. فالوسائل السلمية وحدها هي التي يمكن أن تضمن تحقيق حل دائم قائم على المصالحة الوطنية والسلام. والسلام وحده هو الذي يمكّن الشعب الأنغولي من تكريس كل طاقاته لإعادة بناء بلده الذي مزقته الحرب.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرحب أيضا بوجود الجنرال كارنيرو بيننا.

إن فرنسا يساورها بالغ القلق إزاء تدهور الحالة في أنغولا في الأسابيع الأخيرة. فقد اتسمت هذه الحالة بعدم إحراز أي تقدم في عملية السلام وبتزايد عدد الحوادث المسلحة، بما فيها حوادث ضد بعثة الأمم المتحدة، وقد أدانها المجلس مؤخرا.

وقد اقترح الممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بلوندين بيي، الذي تؤيد فرنسا جهوده تأييدا كاملا، خطة لاستعادة الثقة وإيجاد حل لهذه الأزمة. ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة الأنغولية من أجل تنفيذ تلك الخطة، ونعرب أيضا عن ارتياحنا للالتزام الذي أبدته الحكومة الأنغولية بمواصلة السير في طريق الحوار السياسي.

وفي المقابل فإننا نشجب عدم وفاء قيادة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بالتزاماتها. وهذا الموقف يهدد تهديدا خطيرا الاستقرار في أنغولا.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس يسعى إلى الحفاظ على عملية السلم وتمكينها من تحقيق أهدافها. وهو يطالب يونيتا بالتعاون الكامل في بسط الإدارة الحكومية فورا. وإن رفضت قيادة يونيتا أن تتعاون فإن جزاءات إضافية ينص عليها مشروع القرار سيبدأ تنفيذها.

وهذه الجزاءات الإضافية، وعلى وجه الخصوص في المجالين الاقتصادي والمالي، توخاها ضمنا القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) الذي اتخذه المجلس في آب/أغسطس ١٩٩٧. وآنذاك اعتقدنا أنه لم يكن من الضروري اللجوء إلى هذه الجزاءات.

وللأسف فإن يونيتا لم تفهم العزم الذي أعرب عنه مجلسنا في ذلك الوقت. ونأمل أن تفهم يونيتا هذه المرة الرسالة الموجهة لها وأن تتصرف على هذا الأساس.

ولهذا ستصوت فرنسا مؤيدة مشروع القرار.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر الولايات المتحدة بالجزع لأن مجلس الأمن قد اضطر مرة أخرى إلى النظر في تدابير تهدف إلى إجبار يونيتا على الامتثال إلى التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا. وفي آب/أغسطس الماضي وصلنا إلى نفس الموقف عندما رفضت يونيتا أن تستكمل عملية التسريح وتوقف بث دعايتها العدائية في راديو فورغان، وتسمح ببسط سلطة الإدارة الحكومية. وفي تشرين الأول/أكتوبر بعد بدء نفاذ الجزاءات الموجهة التي فرضها المجلس اتخذت يونيتا تدابير لاستكمال هذه المهام.

وحتى الآن ترفض يونيتا اتخاذ الخطوات النهائية للسماح ببسط السلطة الكاملة للحكومة. ووفقا لأحدث تقارير بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، فإن يونيتا قد أبقت على وحداتها المقاتلة بل حتى أعادت تشكيلها. وهذا غير مقبول. إن هذا يؤخر إنهاء عقود من الحرب وجهود المجتمع الدولي للمساعدة في إعادة بناء البلد وتنميته.

والولايات المتحدة تدعو يونيتا إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا والبدء في مرحلة تضميد الجراح والمصالحة الوطنية التي طال انتظارها. ومشروع القرار هذا يطالب يونيتا بأن تسمح ببسط سلطة الحكومة وأن تستكمل تسريح قواتها وأن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في التحقق من تسريحها وأن تضع حدا للعنف. ويتعين على يونيتا أن تشغل مكانها كحزب سياسي ديمقراطي.

وستصوت الولايات المتحدة مؤيدة مشروع القرار هذا لا بهدف تقويض أنشطة يونيتا كحزب سياسي قانوني ولكن بهدف دفع يونيتا إلى تغيير سلوكها. ومشروع القرار لا يفرض جزاءات على الفور وإنما يعطي يونيتا فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماتها وتفادي فرض جزاءات إضافية.

والولايات المتحدة تحث يونيتا على الاستفادة من هذه الفرصة. وإذا لم تتصرف يونيتا الآن فإن الجزاءات ستصبح نافذة المفعول في ٢٥ حزيران/يونيه. واتخاذ إجراء حاسم من جانب يونيتا الآن سيمكّن المجلس أيضا من رفع الجزاءات التي فرضها عليها في الخريف الماضي.

والجزاءات المنصوص عليها في مشروع القرار هذا موجهة وقوية. هناك معايير واضحة لفرضها ورفعها. واتخاذ يونيتا إجراءات حاسمة الآن، قبل ٢٣ حزيران/يونيه، يمكن أن يحول دون سريان هذه الجزاءات.

وتحث الولايات المتحدة أيضا حكومة أنغولا على التحلي بالصبر وضبط النفس. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء البلاغات التي مفادها أن الشرطة وقوات الأمن التابعة للحكومة اقترفت أعمال عنف ضد مؤيدي يونيتا. إن هذه الأعمال تقوض الثقة في عملية السلم. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أنغولا مؤخرا لإيقاف هذه الإساءات. ونحث الحكومة الأنغولية على الاستمرار في هذه الجهود. ونعتقد أن حكومة أنغولا ينبغي أن تكسب ثقة أتباع يونيتا من خلال حملة للمصالحة، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من أفراد يونيتا المدربين في المناطق التي يجري بسط سلطة الحكومة عليها. ونحن نحثها بوجه خاص على القيام بذلك في مجالَي الصحة والتعليم.

وبالإضافة إلى ذلك ولزيادة ثقة مسؤولي يونيتا في عملية بسط سلطة الحكومة، يحث مشروع القرار المعروض اليوم على إعادة نشر أفراد بعثة المراقبين في المناطق التي لم يتم حتى الآن بسط سلطة الحكومة عليها. وباتخاذ هذه الخطوة اليوم فإننا نرسل دعوة واضحة لقيادة يونيتا للوفاء بالتزاماتها والانضمام إلى عملية بناء أنغولا ديمقراطية. لكن إن لم تقم بذلك، ينبغي أن تدرك يونيتا أنها ستواجه عواقب وخيمة إذا أخفقت في العمل. إن شعب أنغولا عانى طويلا. وآن الأوان لإنهاء المماطلة ووضع حد للقتال.

وأخيرا تشكر الولايات المتحدة الممثل الخاص للأمين العام على توصياته الحكيمة التي قدمها إلى المجلس خلال هذه الفترة الصعبة. ونثني على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا الذين يعرضون حياتهم للخطر خدمة لقضية السلم.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنوه بوجود الجنرال كارنيرو، نائب الوزير في أنغولا بيننا هذا المساء وأن أعرب عن تقدير وفد بلادي للجهود التي اضطلعت بها حكومته للوفاء باتفاقات السلام.

إن مجلس الأمن يعقد هذه الجلسة في لحظة حرجة تمر بها عملية السلام في أنغولا. ويعقد هذا الاجتماع في وقت يبدي فيه أحد الطرفين بصورة متزايدة بوادر على

عدم التزامه بتنفيذ واجباته بموجب عملية لوساكا للسلام التي بدأت. وفي الوقت ذاته فإن هذه لحظة أصبحت فيها العملية السلمية على وشك أن تنتهي. ولذلك فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء هذه الحالة الخطيرة في عملية السلام.

إن كينيا تعتقد أن المجتمع الدولي قد وضع رصيدا كبيرا في العملية السلمية في أنغولا. ورغم هذه الجهود تواصل يونيتا تأخير العملية وإحباطها. فلم تحترم يونيتا الوعود والمواعيد الأخيرة العديدة في الماضي وتركت المجلس في موقف ضعيف. وفي حين نوافق على الموقف القائل بألا يغيب عن أنظارنا الموعد المحدد لإكمال العملية السلمية بحلول نهاية حزيران/يونيه، فإننا نشعر أن الوقت قد حان الآن لكي يتصرف المجلس بحزم في هذه المسألة، كما فعل في آب/أغسطس ١٩٩٧ عندما اتخذ القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). ونحن نعتقد أن فرض تدابير إضافية سوف يجبر يونيتا على المضي في العملية السلمية وسوف يعيد من جديد ترسيخ سلطة مجلس الأمن. ولذلك فإن هنالك حاجة لأن يتخذ مجلس الأمن تدابير إضافية، وفي رأينا أن مشروع القرار المعروض علينا يتضمن تلك التدابير. ولهذه الأسباب فإن وفد بلادي سيصوت مؤيدا مشروع القرار الحالي.

ومما له أهميته، من أجل دفع العملية قدما أن تمتثل يونيتا امتثالا تاما لالتزاماتها. وعلى وجه الخصوص ينبغي أن تسلّم يونيتا المناطق الخاضعة لسيطرتها حتى تبسط الدولة إدارتها عليها، بما في ذلك أندولو وبايلوندو ومونغو ونهاريا. كما أننا نتوقع أن توقف يونيتا أي هجمات أخرى على الموظفين الدوليين، بما في ذلك أعمال اللصوصية المنظمة.

وتثني كينيا على حكومة أنغولا لما أبدته من التزام حتى الآن في الوفاء بتعهداتها. ونحن نأمل في أن تستمر في أداء دورها وفي التعاون مع المجتمع الدولي في هذا الصدد. وبصورة خاصة فإننا نتوقع أن تستمر في الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يُلغي العملية السلمية، بما في ذلك قيام شرطتها الوطنية باستعمال القوة المفرطة.

وأخيرا فإننا نود أن نشكر أولئك الذين كان لهم دور كبير في العملية السلمية في أنغولا، بما في ذلك الدول المراقبة الثلاث، والممثل الخاص للأمين العام السيد أليون بلوندين بيي والرجال والنساء في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ونحن نشجعهم على الاستمرار في جهودهم ونؤكد لهم دعمنا المستمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للبرتغال.

أود في البداية أن أعرب عن كامل تأييد البرتغال لمشروع القرار المعروض على المجلس. وبالطبع فإن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بوجود نائب الوزير أغينو كارنيرو بيننا.

ويوشك مجلس الأمن على اتخاذ قرار يفرض مجموعة ثالثة من التدابير الإلزامية على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا. وهذا قرار مؤسف وإن كان ضروريا في ضوء النمط المستمر من عدم امتثال يونيتا لأحكام عملية السلام، أي "اتفاقات لاباز" وبروتوكول لوساكا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأحدثها، الخطة التي أقرتها اللجنة المشتركة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٨.

ومنذ بداية هذه السنة، أي ١٩٩٨، فإن يونيتا قد فوتت خمسة مواعيد نهائية للامتثال لما تبقى من مهام في عملية السلام. وقبلت يونيتا هذه المواعيد النهائية بملء إرادتها، وفي بعض الحالات، كان قادتها هم الذين اقترحوها فعلا. ونتيجة لاستمرار عدم الامتثال هذا، فإن المكاسب الكبيرة التي تم تحقيقها في عملية السلام الطويلة هذه تتعرض للخطر الآن. والمجتمع الدولي الذي استثمر الكثير في مساعدة الأنغوليين في المضي صوب السلم، قد وصل الآن إلى موقف يطالب فيه بعدم تبديد هذه الجهود الكبيرة من خلال التعامل غير المسؤول مع المهام البالغة الأهمية التي ترسم خريطة الطريق إلى السلام في أنغولا.

وإننا نناشد يونيتا أن تصغي إلى الرسالة التي يوجهها المجلس. وينبغي لقادتها أن يرتفعوا إلى مستوى مركزهم الخاص، الذي اعترف به القانون الأنغولي وبروتوكول لوساكا. وينبغي أن تغتنم اليونيتا هذه الفرصة لكي تتعاون تعاونا تاما بوصفها طرفا سياسيا في توطيد الديمقراطية في أنغولا.

وهذه التدابير الإضافية لا تفرض كهدف في حد ذاته. فهدفها واضح: ألا وهو الاستكمال الناجح لعملية السلام، التي تخدم في المقام الأول مصلحة الشعب الأنغولي نفسه، بما في ذلك اليونيتا.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

وسأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/504.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ١١٧٣ (١٩٩٨).

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥.